

موقع العالم العربي في السوق الدولية للتمور

الواقع الحالي وآفاق المستقبل

أ. د. عبد الله وهبي

كبير الخبراء الفنيين بمنظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة، المركز الوطني لأبحاث النخيل
والتمور، المملكة العربية السعودية.

يبلغ الإنتاج العالمي للتمور حوالي ٦,٤ مليون طن سنويا ولا تتعدى النسبة المصدرة من هذه الكمية ٦%. وينتج العالم العربي ما يفوق ٧٣% من مجموع الإنتاج العالمي للتمور ويمثل ٤١% من مجموع التمور المصدرة عالميا حيث تقتسم ثلاث دول عربية ٨٦% من هذه النسبة وتوزع ١٤% الباقية على مختلف الدول العربية الأخرى. أما فيما يخص الإيرادات فإن السوق العربية، باستثناء تونس، لا تمثل سوى ٢٤% من مجموع عائدات التمور علماً أن أغلب هذه الدول غائبة تمام عن هذه السوق الدولية للتمور رغم غزارة إنتاج بعضها.

تتطرق هذه الدراسة للتعريف بأهم الأسباب الكامنة وراء الفرق بين كمية التمور المنتجة بالعالم العربي والنسبة القليلة منها المتداولة في السوق العالمية. كما تتعرض للتجربة الناجحة لبعض الدول غير العربية الحديثة العهد بإنتاج وتصدير التمور. في الختام تعرض الورقة لبعض التوصيات من أجل الرفع من مردودية قطاع إنتاج النخيل بالعالم العربي.

١ - المقدمة :

عديدة تعوق تقدمه في معظم الدول العربية وأدت إلى غياب أكثرها عن السوق الدولية للتمور. تقدم هذه الورقة دراسة ملخصة لأوضاع سوق التمور الدولية وموقع الدول العربية المنتجة للتمور في هذه السوق وكذلك أهم المعوقات أمام تطور إنتاج التمور بالعالم العربي وتقترح بعض التوصيات الهادفة إلى المساهمة في الخروج من الوضعية الحالية لهذا القطاع الحيوي المهم.

٢ - السوق الدولي للتمور والموقع العربي بها :

بلغ الإنتاج العالمي للتمور ٦,٤ مليون طن سنة ٢٠٠٢، ويبلغ نصيب الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ٧٣% من مجموع

يعتبر نخيل التمر من أهم الزراعات التي تلائم المناطق الجافة والصحراوية لأغلب الدول العربية حيث أنها تشكل، في أغلب الأحيان، مصدر الرزق الوحيد لمزارعي هذه المناطق في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كما أن إنتاج التمور يشكل إحدى أهم الدعامات الاقتصادية لهذه البلدان وخاصة تلك التي طورت إنتاجها كما وكيفا وعرفت كيف تروج لمنتجاتها في أهم الأسواق الدولية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن دولا حديثة العهد بإنتاج التمور مثل دولتي ناميبيا وجنوب أفريقيا أصبحت تغزو السوق العالمية للتمور في نفس الوقت يعيش هذا الميدان مشاكل



الكمية المنتجة (جدول ١).

في نفس الوقت بلغ حجم التمور المتداولة في السوق الدولية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ما معدله ٥٠٠ ألف طن أي حوالي ٧,٨% من مجموع الإنتاج وتمثل الدول العربية مجتمعة ٤١,٢٩% من هذه الكمية تتقاسم كل من دولة الإمارات وتونس والمملكة العربية السعودية ٣٥,٤٧ منها وتتنوع ٥,٨٢ منها على باقي الدول العربية الأخرى (جدول ٢).

إنتاج (طن)	2000	2001	2002	النسبة % 2002
مصر	1,006,710	1,113,327	1,115,000	17.41
السعودية	735,000	818,000	829,000	12.94
الإمارات	757,601	757,601	760,000	11.87
العراق	600,000	650,000	650,000	10.15
الجزائر	365,616	437,332	437,000	6.82
السودان	33,232	300,000	250,000	3.90
عمان	280,030	298,006	238,611	3.73
ليبيا	132,500	133,000	133,500	2.08
تونس	105,000	105,000	110,000	1.72
المغرب	74,000	32,400	33,200	0.52
اليمن	29,837	31,509	32,364	0.51
موريتانيا	22,000	20,000	24,000	0.37
البحرين	16,508	16,508	16,508	0.26
قطر	16,116	14,230	16,500	0.26
الكويت	10,155	10,376	10,376	0.16
فلسطين	3,819	5,051	5,127	0.08
الأردن	1,320	1,420	2,110	0.03
العالم	6,175,748	6,467,845	6,405,178	100.00
مجموع نسبة ع.ر.				72.81



جدول (١):

إنتاج التمور في العالم العربي (طن)

الإنتاج 2002 %	إنتاج العالمي 2002 %	2002	2001	2000	
7.97	15.75	60535	222026	222030	الإمارات
38.08	10.90	41890	47043	22411	تونس
4.46	8.82	33925	31881	28248	السعودية
2.52	2.87	11023	7650	10783	الجزائر
2.11	1.31	5025	13019	9881	عمان
0.41	1.18	4545	582	2669	مصر
68.63	0.38	1448	0	633	الأردن
0.45	0.04	148	53	72	المغرب
0.20	0.02	66	40	158	اليمن
0.03	0.01	44	328	352	ليبيا
0.22	0.01	23	28	28	الكويت
0.37	0.00	19	300	300	فلسطين
0.08	0.00	14	0	6	البحرين
0.08	0.00	14	0	52	قطر
0.00	0.00	7	11	110	السودان
0.00	0.00	0	0	0	موريتانيا
					العراق
6.00	100.00	384442	57327	542336	العالم
	41.29				مجموع نسبة
					ع.ر.

جدول ٢:
تصدير التمور من العالم العربي (طن)

٢٠٠٢. في نفس الوقت تباع أغلب هذه التمور بأثمنة بخسة مقارنة بمنتجات دول أخرى.

وعلى سبيل المقارنة تجدر الإشارة إلى أن دولتي ناميبيا وجنوب أفريقيا، وهما حديثا العهد بإنتاج التمور إذ لم تبدأ في تطوير زراعة النخيل إلا في أواخر الثمانينات، أصبحتا من مصدري التمور لأهم الأسواق الدولية، وخاصة صنفى أمجهول وبرحي، وبمعدل ٤٠٠٠ دولار للطن الواحد. ويرجع هذا التباين الكبير بين المنتجين التقليديين للتمور والمنتجين الجدد إلى أسباب عدة أهمها أنه في الوقت الذي مازالت فيه زراعة النخيل في العالم العربي تعتمد على الأساليب التقليدية اختارت الدول الأخرى استعمال

السعودية سوى ١٢,٥٣% والإمارات ٥,٤٤% أما مصر فلم تحقق سوى ١,٠٩% (رسم بياني ٢). والواضح من هذه المعطيات أن هناك تفاوتاً كبيراً من حيث إيرادات الطن الواحد من التمور حسب المصدر، فمعدل ثمن الطن من التمور التونسية يناهز ١٦٢٨ دولاراً، في نفس الوقت بلغ معدل الطن من التمور الإماراتية ٤٦٥ دولار والمصرية ١٧٤ دولاراً. وعلى سبيل المقارنة بلغ معدل سعر التمور المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٥٠٠ دولاراً.

يستنتج مما سبق أن الدول العربية تنتج التمور بكميات وافرة إلا أن نسبة التصدير منها ضعيفة جداً حيث بلغت ٦,٢٦% كمعدل السنوات ٢٠٠٠-

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تصدر سوى ٢,٤% من مجموع إنتاجها سنة ٢٠٠٢ مقابل ٨,٦% سنة ٢٠٠١ (رسم بياني ١)، فمصر على سبيل المثال وهي أول منتج عربي للتمور لم تصدر في ٢٠٠٢ سوى ١,١٨% من مجموع التمور المتداولة في السوق العالمية وهو ما يمثل ٠,٤١% من مجموع إنتاجها. ومن بين أهم المنتجين للتمور في المنطقة العربية تعتبر تونس ظاهرة خاصة حيث تصدر ٢٨% من إنتاجها الذي يمثل صنف دقلة نور ثلثيه.

أما فيما يخص إيرادات التمور فقد بلغت ٢٤٠ مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٢ بلغت منها حصة تونس ٢٥,٥% في حين لم تكن نسبة المملكة العربية

أحدث التقنيات المتاحة في ميدان زراعة النخيل و تسيير المزارع التجارية بما في ذلك زراعة وتحسين مواصفات أهم الأصناف المطلوبة في السوق العالمية.

٣- مواصفات أهم الأسواق الدولية :

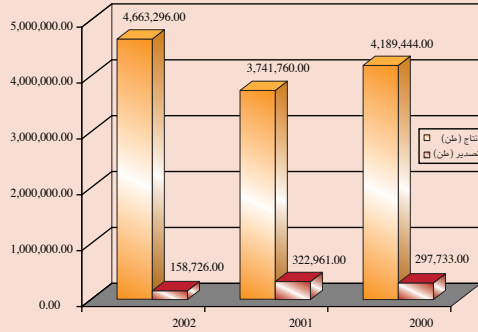
١,٣. السوق الآسيوية لأوروبية :

تعتبر القارة الآسيوية أهم مؤثر، من الناحية الكمية، في سوق التمور حيث أنها تستورد أكثر من ٧٠٪ من مجموع التمور المتداولة في السوق الدولية (رسم بياني ٢ و٤) إلا أنها لا تمثل سوى ٢٥,٦٢٪ من مجموع إيرادات هذه السوق وذلك يعود لكون أن معدل ما تدفعه في الطن الواحد من التمور هو ٢٤٥ دولاراً. أما أوروبا الغربية فهي لا تستورد سوى ١٢,٠٢٪ من مجموع الكميات المتداولة في السوق الدولي، وهو ما يعادل ثلاثة أرباع ما تستورده القارة الأوروبية، إلا أنها تمثل ٤٦,٢٨٪ من مجموع إيرادات السوق الدولية للتمور (رسم بياني ٢ و٤). وبالمقارنة مع القارة الآسيوية فإن معدل ما تدفعه أوروبا الغربية في الطن الواحد للتمور هو ١٧٦٠ دولاراً أمريكياً. وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا هي أهم مستورد للتمور في القارة الأوروبية بنسبة ٤٢٪ من مجمع واردات القارة سنة ٢٠٠٢ (جدول ٣).

اعتمادا على ما سبق يتبين أن أوروبا الغربية هي أهم سوق نوعي للتمور في العالم زيادة على أنه في الوقت الذي انخفضت فيه واردات آسيا من التمور، من ٧١٨ ألف طن سنة ٢٠٠١ إلى ٣٧١ ألف طن في ٢٠٠٢، نلاحظ ارتفاع واردات أوروبا من ٧٨ ألف طن إلى ٩٠ ألف طن في نفس الفترة (رسم بياني ٤ و٥).

٢,٣. السوق العربية :

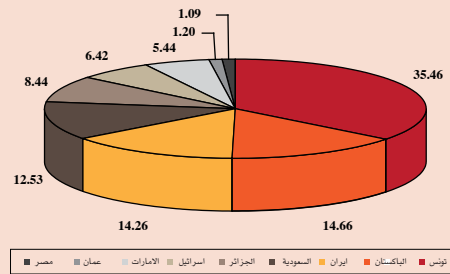
تعتبر الدول العربية ثاني مستورد للتمور من الناحية الكمية وذلك بنسبة ٢٤,٥٪ (رسم بياني ٢ و٤) إلا أنها لا تمثل سوى ١٦,٧٧٪ من القيمة الإجمالية للتمور المستوردة على المستوى الدولي. وقد كانت دول الإمارات والمغرب واليمن



رسم بياني ١ :

إنتاج وتصدير التمور في العالم العربي

الرسوم البيانية و الجداول مستقاة من معطيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.



رسم بياني ٢ : نسبة إيرادات الدول المنتجة من مجموع إيرادات تصدير التمور

تم الأخذ في الاعتبار الدول التي تبلغ نسبتها ١٪ أو أكثر.

حيث يمثلان على التوالي ٤,٦٢٪ و ٧,٥٦٪ من مجموع إيرادات السوق الدولية. فحول أمريكا لا تستورد إلا كميات قليلة، ٩ آلاف طن سنة ٢٠٠٢. أما أفريقيا وخاصة دول الساحل، ذات الأغلبية المسلمة، لا تستورد في الغالب إلا التمور الجافة وخاصة من دول شمال إفريقيا.

٤ - مصادر التمور المتداولة إلى أوروبا :

يبين الرسم البياني رقم (٥) أن تونس هي أول مصدر للتمور إلى أوروبا بنسبة ٤٨٪ تليها

هي أهم مستورد عربي للتمور بما قدره ٤٤,٥ ألف طن و ٣٧ ألف طن و ٢١ ألف طن على التوالي. وتبقى هذه السوق ثانوية مقارنة مع السوق الأوروبية وفي نفس الوقت غير منافسة لها نظراً لأسباب عدة منها مردودية السوق، عدم استيراد نفس الأصناف، عدم التكافؤ في تنظيم السوق.

٣,٣. الأسواق الأخرى :

الأسواق الباقية وهي أمريكا الشمالية وأفريقيا غير مؤثرة لحد الآن في رواج السوق الدولية للتمور

٤- ضعف شبكات تسويق التمور حيث غالباً ما يعتمد في هذا الميدان على المبادرات الشخصية.

٥- عدم وجود مواصفات الجودة لتسويق أهم الأصناف المنتجة بالدول العربية.

٦- ضعف مساهمة البحث العلمي في تطوير المنتج.

٧- انتشار الأمراض والآفات التي تضر بجودة التمور.

٨- عدم ملاءمة طرق تعبئة التمور مع متطلبات السوق الدولية.

٩- قلة مياه الري وتساعد نسبة الملوحة فيما تبقى منها.

أما فيما يخص معوقات تطور قطاع إنتاج التمور بالعالم العربي فهي كثيرة ومنها ما يختلف من قطر إلى آخر حسب الظروف المحيطة بهذا النشاط الزراعي في كل بلد وكذلك الحال بالنسبة للتوصيات الممكن اقتراحها للتغلب على هذه المشاكل، وفي ما يلي بعض من هذه المقترحات:

١- الاعتماد على الطرق الزراعية الحديثة و خاصة في ميدان الري لما له من جدوى في اقتصاد المياه وكذلك الحد من انتشار الأعشاب الضارة.

٢- إدخال الأصناف المطلوبة دولياً سواء بفرضها بدل الأصناف الرديئة أو اعتمادها من البداية في المزارع المحدثة واختبار مدى تأقلمها مع الظروف البيئية لكل منطقة.

٣- إجراء مسح لأهم الأصناف المحلية من أجل اختيار أجودها وتحسين مواصفاتها كي تتماشى مع متطلبات السوق الدولية وذلك من أجل ضمان تسويقها بأسعار تنافس أسعار الأصناف المطلوبة في هذه السوق.

٤- تطوير قنوات التسويق عن طريق إنشاء جمعيات مهنية (على غرار ما هو موجود في تونس) أو شركات تتكفل بتسويق المنتج في السوق الدولية والترويج له.

الجزائر بـ ٢٠٪ في حين يلاحظ غياب كلي لباقي الدول العربية المنتجة للتمور عن هذه المنطقة مقابل تركيز كلي على دول آسيا و هذا راجع أساساً إلى عدم استجابة التمور المنتجة في هذه المنطقة لمواصفات السوق الأوروبية وعدم القيام بجهد يذكر من أجل التعريف والترويج للتمور العربية باستثناء دقلة نور والتي ساعدت ظروف عدة على انتشارها في السوق الأوروبية.

من خلال دراسة توزيع أهم مصادر التمور في الأسواق الأوروبية يتبين أن أهم الأصناف المتداولة في هذه الأسواق هي:

١ - دقلة نور: من تونس والجزائر.

٢ - مجهول: من الولايات المتحدة، جنوب أفريقيا وناميبيا ودول أخرى.

٣ - برحي: من ناميبيا ودول أخرى.

٤ - تمور عادية: من مصادرة مختلفة مثل إيران (تصدر خاصة ألمانيا)، باكستان، الجزائر، تونس.

ومن هذه الأصناف (كنت، عليك، زهدي، موزافاتي...).

٥- الخاتمة :

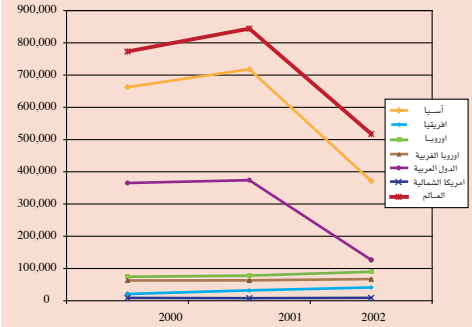
من خلال هذه الدراسة الموجزة يتبين أن أهم سوق يفترض أن يركز مصدرو التمور العرب اهتمامهم عليها هي السوق الأوروبية الغربية، ألا أن النفاذ لهذه السوق يستلزم توفير التمور العربية على مواصفات لن تتحقق إلا بالتغلب على عوائق كثيرة تحول دون تطور ميدان إنتاج التمور بالعالم العربي ومن أهمها:

١- الاعتماد الكلي على التقنيات البدائية في إنتاج التمور مما لا يمكن من الحصول على جودة مقبولة في السوق الدولية.

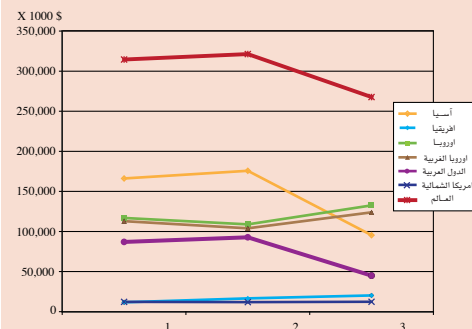
٢- كثرة الأصناف وقلة الجودة منها، حسب معايير السوق العالمية.

٣- عدم تحسين مواصفات أجود الأصناف والترويج لها في مختلف الأسواق الدولية عبر المشاركة في مختلف المعارض التي تقام في بلدان كثيرة.

رسم بياني ٣ : كميات صادرات التمور خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بالطن



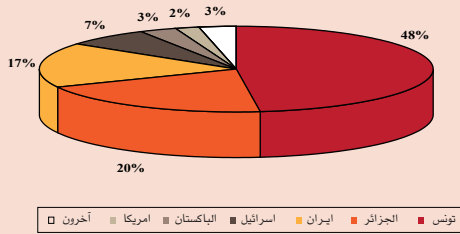
رسم بياني ٤ : إيرادات التمور خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بالآلاف الدولارات



جدول (٣): واردات وصادرات الدول الأوروبية من التمور سنة ٢٠٠٢

الصادرات	الواردات	
7639	23762	فرنسا
286	12516	إنكلترا
939	7046	ألمانيا
389	6647	إيطاليا
1090	2494	هولندا
343	1,923	بلجيكا
42	1834	الدانمارك
7	1654	سويسرا
83	964	النمسا
73	850	السويد
8	313	البرتغال

رسم بياني ٥: مصادر التمور الموردة من طرف الدول الأوروبية



رسم بياني (٦): حصص أهم المستوردين من السوق الدولية للتمور

